



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 30 تشرين الأول / أكتوبر، 2024

# دور التعليم والعملة في عملية تمكين النساء الأفغانيات في إيران

زهراء كمالی دهقان

وحدة الدراسات الإيرانية

# دور التعليم والعملة في عملية تمكين النساء الأفغانيات في إيران

سلسلة: **تقييم حالة**

30 تشرين الأول / أكتوبر، 2024

وحدة الدراسات الإيرانية

زهراء كمالی دهقان

باحثة اجتماعية تركز على النساء والأسرة والهجرة في إيران، وهي عضو في مجلس إدارة منظمة مهراسا، التي تعمل على قضايا اللاجئين الأفغان.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، وي العمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

برزت الهجرة الدولية بوصفها عاملاً مهماً في تشكيل المشاهد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. لكن حركة تنقل الأشخاص هذه تشكل مخاطر وتحديات لكل من بلدان المنشأ والمقصد. وتعد إيران إحدى أهم الوجهات لعدد كبير من الأفغان، سواء كانوا مقيمين أو مهاجرين أو غير نظاميين. وقد عاش العديد منهم في إيران أكثر من أربعة عقود، ويمكن أن تُعزى أسباب هذه الهجرة إلى عدة أحداث رئيسية، منها: غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 1979، واندلاع الحرب الأهلية وحكم طالبان لأفغانستان (1996-2001)، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية للبلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2001، إضافةً إلى انهيار حكومة الوحدة الوطنية وإعادة تأسيس طالبان لإمارة أفغانستان الإسلامية في آب/أغسطس 2021. خلال هذه الفترات، هاجر ما يقارب 3.6 مليون أفغاني إلى إيران، وما زالت هذه الهجرة مستمرة حتى اليوم. وتقدر الإشارة إلى أن نحو 36 في المائة من سكان أفغانستان الذين هاجروا إلى إيران هم من الفتيات والنساء؛ أي ما يعادل 1.3 مليون شخص.<sup>1</sup>

تعد مسألة تعليم النساء الأفغانيات وتأهيلهن مهنياً في إيران مسألة معقدة، تبلورت بفعل السياسات الكلية للحكومة الإيرانية في ما يتعلق بغير الإيرانيين. وسعت الحكومة، منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، للحد من عدد اللاجئين والسيطرة على حركة الهجرة الجديدة ومنعها، وحثّهم على العودة إلى أفغانستان، في إطار التحولات التي اعتبرت "سياسة الباب المفتوح" التي تنتهجها إيران تجاه اللاجئين الأفغان، وظهرت مشكلات اقتصادية واجتماعية في إيران. وبناءً عليه، فرضت قيود مختلفة على تعليم الفتيات والنساء الأفغانيات، جعلت اللاجئين يشعرون بأنهم يلقون قدرًا أقل من الترحيب. ومن بين هذه القيود، تحصيص مناطق إقامة للآجئات بعيدة جغرافيًا، ومنعهن من دراسة بعض المواد في المدارس والجامعات، وتقيد التحاقهن بالمدارس العامة وحصولهن على الكتب المدرسية؛ ما أثر سلبياً في تعليمهن.<sup>2</sup>

تواجة الفتيات المهاجرات الأفغانيات تحديات تعليمية كبيرة؛ إذ بلغت معدلات التسرب من المدارس الابتدائية 58 في المائة، ومن المدارس الإعدادية 17 في المائة، ومن المدارس الثانوية 25 في المائة. ويعزى ارتفاع هذه المعدلات إلى أسباب مختلفة، من أهمها ما يلي: غياب سياسة تعليمية واضحة المعالم للمهاجرين، وحقوق تعليمية غير محددة، وتغييرات مستمرة في القوانين التعليمية واللوائح التنظيمية، وتطبيق غير متسلق لقبول انتساب المهاجرات إلى النظام التعليمي، والتکاليف المرتفعة المرتبطة برسوم التعليم، والسياسات البيروقراطية المعقدة المتعلقة بالسلطات السياسية والأمنية.

إضافةً إلى ذلك، تواجة الأسر الأفغانية في كثير من الأحيان ظروفًا اقتصادية متعددة، فلا تُعد مسألة تعليم الفتيات من الأولويات. وتشكل عوامل أخرى، مثل العمل الموسمي للوالدين والتنقل المستمر في أنحاء إيران، فضلاً عن زواج الفتيات في سن مبكرة، والسلوك الأبوي ضمن بعض الأسر الأفغانية التي تكون فيها الأولوية لتعليم الذكور؛ وهي تحديات إضافية تواجه عملية تعليم الفتيات الأفغانيات.<sup>3</sup>

ركّزت الدراسات النسوية، خلال العقود القليلة الماضية، على النوع الاجتماعي بوصفه وحدة تحليل مستقلة، وشددت على "المساواة بين الجنسين" من أجل إنشاء مجتمع متوازن. وتتجلى هذه المساواة في الحرية التي يتمتع بها جميع الأفراد، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو غيره من علامات التمييز.<sup>4</sup> وتجاوز المساواة مسألة توزيع الموارد بين الرجال والنساء توزيعاً عادلاً، إذ تتطلب تفكير بنى السلطة الراسخة، بما فيها "القوانين

<sup>1</sup> Mansour Anbarmoo, "Investigating the Challenges and Educational Opportunities of Afghan Women in Iran," in: Behnaz Hosseini (ed.), *Afghan Women and Education* (Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing, 2024).

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press, 1999); Sheila Aikman & Elaine Unterhalter (eds.), *Beyond Access: Transforming Policy and Practice for Gender Equality in Education* (Oxford: Oxfam, 2005).

التمييزية والعادات والمعارض المؤسسية التي يمكن أن تقوّض الفرص وما يتربّع على ذلك في قطاع التعليم<sup>5</sup>. وقد ظهر مصطلح التمكين لشرح علاقات القوة غير المتكافئة في المجتمع.

يساهم تمكين المرأة ضمن العملية الإنمائية في تحديد العوائق التي تعترض حياتها، وكيفية التغلب عليها، من خلال تعزيز قدرتها على إعادة تشكيل حياتها. ولا تهدف عملية التمكين هذه إلى مساعدتها على تحسين مهاراتها ووصولها إلى الموارد الإنتاجية فحسب، بل إنها تهدف إلى تحسين نوعية حياتها وصون كرامتها والحفاظ على مكانها الاجتماعية أيضًا. وينعكس تأثير ذلك في المعايير والقيم والقوانين التي تحكم هذه المجتمعات في نهاية المطاف<sup>6</sup>. وتشمل عملية التمكين عناصر معرفية ونفسية، مثل فهم المرأة لحالة التبعية التي تعيشها وأسبابها. ويتطابق ذلك فهم الذات والتوقعات الثقافية والاجتماعية، وهو ما قد يتحقق من خلال التعليم. وترتى دراسات عديدة أن التعليم الرسمي والعمل التنظيمي يشكلان حلولاً فعالة لعملية تمكين المرأة؛ ذلك أنها تكتسب قدرًا أكبر من الاستقلالية عندما تتوافر لها إمكانية الوصول إلى التعليم الرسمي، وتشارك في وظائف بدوام جزئي أو كامل ضمن المنظمات. وتبيّن الدراسات أن التعليم والتوظيف في البلدان النامية يعزّزان مكانة المرأة في المجتمع وسلطتها وقوتها<sup>7</sup>. ولا شك في أن تمكين المرأة ضروري لتنمية المجتمع التي تتحقق من خلال أفراد يكتسبون القدرة على التفكير والتصريف بحرية واتخاذ القرارات، وتحقيق إمكاناتهم الذاتية كلّها، بوصفهم أعضاءً متساوين في المجتمع.

تركّز هذه الورقة على إمكانات الأفراد وقدراتهم على المشاركة في صنع القرار العام والاجتماعي، وأداء دور فعال، بغضّ النظر عن الطبقة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي أو العرق. وعند دخول الأفراد حلبة الشأن العام، وفقاً لنظرية أمارتيا سن بشأن "التمكين"، فلا بدّ من مراعاة جميع المسائل المتعلقة بالحياة البشرية، بما في ذلك المسائل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويجب أيضًا أن تتاح لهم فرصة تعزيز الوعي ونيل الحرية، بالتزامن مع توفير العمل لهم في المجال العام.

تضمّ عملية تمكين المرأة ثلاثة أبعاد أساسية، هي الموارد والفاعلية والوظائف". ففي ما يتعلق بالموارد، يمكن تقسيمها إلى رأس مال مادي، ورأس مال اجتماعي، وأخر بشري. وتشمل الموارد المادية أصولاً ملموسة، مثل الدخل والممتلكات والتكنولوجيا، في حين تشمل الموارد الاجتماعية الشبكات والعلاقات وأنظمة الدعم التي يمكن أن يستفيد منها الأفراد لتعزيز فرصهم في الحياة. أما رأس المال البشري، فيشير إلى المعرفة والمهارات والقدرة الإبداعية التي يمتلكها الأفراد.

لا يعني الوصول إلى الموارد، في حد ذاته، تمكيناً فعلياً للمرأة، بل يشكّل شرطاً أساسياً لتحقيق عملية التمكين. وتُوزَّع الموارد من خلال مؤسسات وعمليات مختلفة، وتحدد الأعراف الاجتماعية والقواعد والإجراءات السائدة مدى إمكانية الوصول إلى الموارد. وتمكن هذه القواعد والأعراف جهات فاعلة معينة من فرض مستوى الوصول إلى الموارد ومدى إمكانيتها بالنسبة إلى الآخرين. أما في سياق النساء، فغالباً ما يؤدي الرجال هذا الدور، خاصة أرباب الأسر المعيشية.

وفي هذا الصدد، ليس الوصول إلى الموارد أمراً كافياً وحده؛ إذ تشكّل الفاعلية عاملاً حاسماً بالقدر نفسه. أما الجانب الأهم من الفاعلية فهو السيطرة، ما يعني أنه لا بدّ من أن تمتلك النساء قدرات على استخدام الموارد المتوفّرة بفاعلية. لذلك، يجب ألا يجري التركيز على الحقّ القانوني في الوصول إلى الموارد فحسب، بل يجب أن يشمل قدرات عملية على التحكّم فيها واستخدامها أيضًا. وقد تمنّع المعايير المرأة قدرةً على الوصول إلى

5 Aikman & Unterhalter (eds.).

6 Nanette Page & Cheryl E. Czuba, "Empowerment: What is it?" *Journal of Extension*, vol. 37, no. 5 (1999).

7 S. Philip Morgan et al., "Muslim and Non-Muslim Differences in Female Autonomy and Fertility: Evidence from Four Asian Countries," *Population and Development Review*, vol. 28, no. 3 (2002), pp. 515 - 537.

الموارد أحياناً، لكن ذلك من دون منتها حقاً يخولها التحكم فيها، أو من دون أن تحظى بموقع سلطة ضمن الأسرة المعيشية. وفي مثل هذه الحالات، يكون الرجال المستفيدين الحقيقيين من عملية تمكين النساء<sup>8</sup>.

تشكل الفاعلية المؤشر الأساسي لعملية التمكين؛ إذ تشمل القدرة على تحديد الأهداف الشخصية والعمل على تحقيقها، بما فيها مجموعة واسعة من الأعمال الهدافة، مثل التفاوض والتدخل والمساومة والمقاومة والمعارضة، فضلاً عن عمليات أكثر تعقيداً من الإدراك التحليلي والإدراك القائم على التفكير. وفي هذا السياق، تبرز أهمية شكلين من أشكال القوة:

- قوّة تقرير المصير: أيّ قدرة الأفراد على تحديد خياراتهم الحياتية وتحقيق أهدافهم، حتى في وجه معارضة من الآخرين.
- قوّة ذاتية: الثقة بالنفس والوعي الذاتي والإيمان بالذات.

يُطلق على عملية الجمع بين الموارد والفاعلية مصطلح القدرة؛ أيّ قدرة الأفراد على تحقيق الحياة التي يريدونها، أو الوصول إلى وسائل مهمة تتيح لهم تحقيق الرفاه والفعل<sup>9</sup>.

وبحسب نظرية سن، تشمل الوظائف الأدوات والأفعال التي تشكل حياة الفرد، وترمز إلى الإنجازات الفعلية فيها، مثل التمتع بصحة جيدة والتغذية الجيدة وإنشاء علاقات اجتماعية قوية، أو الاندراط في أنشطة إبداعية. إنها أشبه بـ "ماذا؟": أي: ماذا يستطيع الشخص تحقيقه واحتباره؟ أما القدرة، فهي تشير إلى الحرية الحقيقة التي يجب أن يختارها الشخص، وأن يحقق مجموعات مركبة مختلفة من الوظائف. بتعبير آخر، إنها القدرة على أن يكون، وأن يفعل أشياء مختلفة. فهي تعكس أنواع الحياة المختلفة التي يمكن أن يعيشها الشخص. إنها تشبه التساؤلات بشأن "لماذا؟" و"كيف؟": أي: لماذا قد يختار الشخص وظيفة معينة؟ وكيف تسمح له ظروف الحياة بتحقيقها؟ ترکز الوظائف على النتائج (ما تم تحقيقه)، بينما ترکز القدرات على الفرص (ما يمكن تحقيقه).

تشكل هذه الوظائف النتائج والمخرجات الناجمة عن عملية التمكين (نتائج الاختيار أو الفاعلية)، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- الوظائف التي توفر للمرأة موارد جديدة: تؤثر، على نحو غير مباشر، في فاعليتها؛ ومن ثم في عملية تمكينها. ومن الأمثلة الدالة على ذلك الحصول على التعليم والعملة والوصول إلى الموارد المالية.
- الوظائف التي تغير شروط الاختيار: تساهم، على نحو مباشر، في تمكين المرأة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، اكتسابها قدرة أكبر على اتخاذ قرارات ضمن الأسرة المعيشية، ومواجهة التمييز القائم على التمييز بين الجنسين، والمشاركة في العمليات السياسية.

وعندما تتحقق عملية التمكين، تنبثق منها النتائج التالية: الشعور بالتأثير (تقرير المصير)، والشعور بالأهمية المعنوية، والشعور بالنمو المهني، فضلاً عن الشعور بالكفاءة والإيمان بالذات، والشعور بالثقة<sup>10</sup>.

تشكل قدرة البشر وفعاليتهم ووظيفتهم مفاهيم أساسية في النهج القائم على القدرات الذي يتبعه سن إزاء نظرية العدالة. فهو يرى أن أساس هذه النظرية يجب أن يستند إلى التجارب التي يعيشها الأفراد، ولا بد

<sup>8</sup> Arin Qolipour, Ashraf Rahimiyan & Azam Mirzamani, "The Role of Formal Education and Organizational Employment in Women's Empowerment in Tehran," *Journal of Women's Studies*, vol. 6, no. 3 (2008), pp. 113 - 132.

<sup>9</sup> Shafei Mohammad Hasan, "Gender Identity Authentication and Empowerment," Paper Presented at the First Conference "Women, Social Harms and Ways to Prevent them," Tarbiat Debir Shahid Rajaee University, Tehran, 2010, p. 65.

<sup>10</sup> Ibid.

من أن تقوم المساواة على قدرة الأفراد على أداء أدوار مهمة، وتحقيق الأهداف التي حدّدوها لأنفسهم. وتشكل هذه المسألة أهمية كبيرة في سياق العدالة والإنصاف بين الجنسين. ففي كتاباته عن مفهوم العدالة، يستخدم مفهوم القدرة الذي يُعرفه بأنه مجموعة من الوظائف المتنوعة التي يراها الفرد مهمة، ويتمتع بحرّية الاختيار من بينها<sup>1</sup>. ويعتمد شرحه لمفهوم القدرة على مفهومين أساسيين: الحرية والوظيفة. فالحرية تشير، في هذا السياق، إلى القدرة على اختيار الوظائف التي تشكّل أهمية بالنسبة إلى الفرد الذي يكون لديه سبب وجيه للسعي للحصول عليها.

وقد تُراوح هذه الوظائف بين الضروريات الأساسية، مثل التغذية المناسبة والتمنع بصحة جيدة، وصولاً إلى جوانب أكثر تعقيداً مثل احترام الذات. أما القدرة، فهي تشمل مجموعة الوظائف التي يمكن أن يحققها الفرد واقعياً في ظروفه الفعلية. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى القدرة على أنها شكل من أشكال الحرية؛ أي الحرية في السعي للحصول على العديد من الوظائف المتنوعة.

غالباً ما تؤثر الهجرة سلبياً في الأطفال الأفغان؛ إذ تعرّضهم لصدمات نفسية وتدرّبهم من الحصول على التعليم. وقد يؤدي هذا إلى مجموعة من التحديات، بما فيها:

- **اضطراب ما بعد الصدمة Post-Traumatic Stress Disorder, PTSD:** قد يترك العنف الذي يشهده الأطفال، فضلاً عن معاناة النزوح والخسارة، آثاراً نفسية دائمة.
- **القلق والاكتئاب:** قد تساهم مرحلة الغموض وعدم الاستقرار في بيئة الأطفال الجديدة في تعرّضهم لمشكلات في صحتهم العقلية.
- **الحواجز اللغوية:** قد تحول صعوبة التواصل في البلد المضيف دون قدرتهم على الاندماج والحصول على الفرص المرغوب فيها.
- **نكسات التعليم:** قد يعرّضهم عدم الالتحاق بالمدرسة للدرمان، إلى حد بعيد، وذلك على الصعيدين الأكاديمي والاجتماعي.

نتيجةً لذلك، نشأت منظمات غير حكومية عديدة لمساعدة هؤلاء المهجرين. ففي إيران، تعالج منظمة مهراجسا غير الحكومية هذه التحديات على نحو مباشر، من خلال توفير الدعم الشامل للأطفال الأفغان ولأسرهم. وتبّرر أهمية المنظمة مقارنةً ببقية المنظمات؛ إذ إنها ترتكز على نحو خاص على تعليم الأطفال الأفغان الذين تأثروا في دراساتهم. فهي تهدف، من خلال الجمع بين الفضول التعليمية وغير التعليمية، إلى تمكينهم وأسرهم من التكيّف مع الحياة في البلد المضيف. وتشمل جهودها اعتماد نهج شامل؛ إذ تدرك الاحتياجات المتعددة الأوجه لاجئين الأفغان الشباب. وتساهم جهودها في تحسين الأداء الأكاديمي (غالباً ما يُظهر الأطفال الذين يتلقّون الدعم منها تقدّماً كبيراً في دراستهم)، وتعزيز الرفاه العقلي (تساعدتهم عملية الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي على التعامل مع الصدمات وبناء قدرة على التحمل)، وتعزيز الروابط الأسرية (توطّد ورش العمل والأنشطة العلاقات داخل الأسر، وتوفّر شبكة داعمة)، إضافةً إلى أنها تكفل اندماجاً ناجحاً (يكتسب الأطفال والأسر المهارات والثقة الازمة لاستكشاف الحياة في البلد المضيف).

في هذا السياق، أدركت، بناءً على الخبرة التي اكتسبتها على مدى أكثر من أربع سنوات خلال عملي مع النساء والفتيات الأفغانيات في منظمة مهراجسا، أنّ الأطفال الأفغان يواجهون تحديات عديدة في التكيف مع حياتهم الجديدة في البلد المضيف. وقد عملنا، من أجل معالجة هذه التحديات، على تنظيم حصص دراسية مختلفة لبناء قدراتهم وتعزيز مهاراتهن في مجال صنع القرار. ومع كل مهارة محدّدة تكتسبها الفتيات

11 Sen, p. 109.



الأفغانيات، فإنهن يوفّرن لأنفسهن فرصةً جديدة؛ ما يعزّز قدراتهن الفردية. وإذا كانت المرأة التي لم تلق تعليمًا رسميًّا لا تفكّر عادةً حتى في إمكانية إيجاد عمل، فإنّ أغلبية الفتيات الأفغانيات ينظرن إلى التعليم على أنه طريق لتعزيز فرص الزواج؛ إذ يدرّكن أنّ أزواجهن سيعولون مسؤولين عن نفقاتهن. لكن بعد فترة من التعليم واكتساب المهارات غير الأكademية، تنشأ لدى الفتاة الأفغانية فكرة الحصول على وظيفة حتى تكون مسؤولة عن حياتها الخاصة. وتصبح إمكانية الحصول على الحرية، في الجوهر، القاعدة لاكتساب القدرة. وهنا، يصبح للقوّة معنى، فتساهم في تعزيز الفاعلية.

تباور الفاعلية بسرعة في المجتمعات التي يحظى فيها الأفراد بعدد أكبر من الفرص ويواجهون قيودًا أقل. أما في المجتمعات التقليدية، فيدخل الأفراد فيها إلى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتأكيد قدراتهم على الفاعلية، وتحصّبهم الإنجازات اللاحقة التي يحققونها (والتي قد تكون نفسية، أو حتى مادية) مزيدًا من القدرة؛ إذ يمكنها أن تعزّز جوانب مختلفة من الفاعلية. فعلًا سبيل المثال، قد يؤدي اكتساب الفرد مهارةً ما إلى زيادة احتمالات حصوله على وظيفة، وزيادة إمكانات توليد الدخل لمواصلة التعليم. وتنسند الحرية البشرية إلى القدرات التي يمكن أن يكتسبها الأفراد، والوظائف التي يشغلونها في الحياة. وفي الحقيقة، تتيح القدرات للأفراد إمكانات اختيار أسلوب الحياة الذي يريدونه، وتقديم شكلاً من أشكال الحرية التي توسيّع نطاق خياراتهم، ولا تتعلق عملية التمكين بمحدودية، بل بتوفير فرص جديدة للنساء، وتعزيز قدراتهن على اختيار الفاعلية وتعزيزها في الحياة الاجتماعية.

## خاتمة

يشكّل تعليم اللاجئين الأفغان في إيران تحديًّا معقدًّا، ويطلّب فهماً دقيقًا. وقد عرقل التفاعل المعقد بين عوامل عدّة، مثل الهجرة القسرية وسياسات الحكومة التقييدية والمعايير الاجتماعية والثقافية، التقدّم التعليمي للنساء والفتيات الأفغانيات في إيران إلى حد بعيد. وترتّب سياسات الحكومة التقييدية والصعوبات الاقتصادية والمعايير الثقافية للحدّ من قدراتهن على تحويل القدرات المحتملة إلى إنجازات فعلية.

يقدم النهج القائم على القدرات الذي وضعه أمارتيا سن تصوّرًا مهمًّا يتيح تحليل هذه المسألة؛ إذ يمكن، من خلال التركيز على قدرات النساء والفتيات الأفغانيات، وليس على مخرجات التعليم فحسب، توفير فهمٍ أفضل للعوائق التي تعرّضهن في سعيهن للحصول على التعليم والاستفادة منه.

إن النهج القائم على القدرات في نظرية سن متقدّر في فلسفة التنمية البشرية. ووفقًا له، تعني التنمية توسيع نطاق الحريات الحقيقة؛ فهي تتطلّب التغلّب على القمع ومعالجة العديد من المشكلات مثل الفقر والاستبداد والحرمان الاجتماعي. أما الفاعلية، فتعني أن يكون الفرد نشيطًا، وأن يشارك في الأفعال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن يكون كلّ شخص قادرًا على التصرّف، وأن يتمتّع بالقدرة على تقدير أهمية الأشياء من أجل اعتماد الخيارات.

في البداية، عندما يكتسب الأفراد المزيد من القدرات، تتوافر لديهم العديد من الفرص التي تمكّنهم من تحقيق أهدافهم؛ ما يمندهم القدرة على التقييم والاختيار. وفي الخطوة الثانية، تصبح عملية السعي للحصول على هذه القدرة ذات دلالة، وتكتسب عملية التمكين في هذه المرحلة أهمية كبيرة أيضًا. وفي هذا الصدد، تكون المجتمعات التقليدية غير مستعدّة لتوفير المرافق الالزمة لهذه المجموعة من الأفراد في المجتمع، لذا ينبغي أن يبدأ العمل من أجل تحقيق الفاعلية. صحيح أنّ الافتقار إلى القيود يمكن أن يحول القدرات والأداء بسرعة إلى فاعلية فردية، لكنّ هذه العملية بطيئة في المجتمعات الأكثر تقليدية؛ ومن ثمّ، يدخل الأفراد المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لاستعادة فاعليتهم.

توسّع عملية تعزيز الفرص التعليمية للأجئين الأفغان نطاق قدراتهم. ويُفترض أن هذا الأمر يزيد من فرص الالتحاق بالمدارس، ومعالجة العوامل الكامنة مثل الفقر والحواجز اللغوية والتفاوت بين الجنسين. ولا تؤدي عملية التمكين إلى زيادة معدلات محو الأمية فحسب، بل توفر أيضًا فرصةً تتيح تنمية التفكير النقدي، وتسمح للأجئين باعتماد خيارات قائمة على المعرفة حتى يتمكنوا من الوصول إلى الموارد والوظائف على نحو متساوٍ، مما يخولهم المشاركة في صوغ الخطاب الاجتماعي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي في المجالات العامة.

## المراجع

- Aikman, Sheila & Elaine Unterhalter (eds.). *Beyond Access: Transforming Policy and Practice for Gender Equality in Education*. Oxford: Oxfam, 2005.
- Hasan, Shafei Mohammad. "Gender Identity Authentication and Empowerment." Paper Presented at the First Conference "Women, Social Harms and Ways to Prevent them." Tarbiat Debir Shahid Rajaei University, Tehran, 2010.
- Hosseini, Behnaz (ed.). *Afghan Women and Education*. Newcastle upon Tyne: Cambridge Scholars Publishing, 2024.
- Morgan, S. Philip et al. "Muslim and Non-Muslim Differences in Female Autonomy and Fertility: Evidence from Four Asian Countries." *Population and Development Review*. vol. 28, no. 3 (2002).
- Page, Nanette & Cheryl E. Czuba. "Empowerment: What is it?" *Journal of Extension*. vol. 37, no. 5 (1999).
- Qolipour, Arin, Ashraf Rahimiyan & Azam Mirzamani. "The Role of Formal Education and Organizational Employment in Women's Empowerment in Tehran." *Journal of Women's Studies*. vol. 6, no. 3 (2008).
- Sen, Amartya. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press, 1999.